NATIONS UNIES
LE HAUT-COMMISSAIRE
AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
THE HIGH COMMISSIONER
FOR HUMAN RIGHTS

PALAIS DES NATIONS – 1211, GENEVA 10, SWITZERLAND

COURTESY TRANSLATION

17 يوليو 2023

معاليكم،

يشرفني أن أشير إلى الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لتونس من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR) في دورته الحادية والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأرحب بالمشاركة البناءة لحكومتكم، مكتبي، وآلية الاستعراض الدوري الشامل. بما أنه تم اعتماد التقرير النهائي لاستعراض تونس مؤخرًا من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، فقد أخذت أيضًا علماً بالجهود التي تبذلها حكومتكم لتنفيذ توصيات محدّدة منذ الاستعراض السابق.

إن مصفوفة التوصيات المصنفة حسب الموضوع، بدءًا من تلك التي تدعمها حكومتكم، متاحة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/tn-index) ويجب أن تعتبر جزءًا من هذه الرسالة. تشير المصفوفة إلى الدولة التي تقدم التوصيات وتربط كل توصية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

في الملحق، أرفقت أيضًا ملاحظات مكتبي على ضوء مخرّجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. تمشيا مع الممارسة السابقة، يرجى العلم بأنني سأكتب إلى جميع الدول الأعضاء بمجرد اعتماد نتائج الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الخاصّة بهم من قبل مجلس حقوق الإنسان بهدف تشجيع إجراءات المتابعة بالتعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين

إنني أغتنم هذه الفرصة للفت انتباهكم إلى الدعم المتاح من خلال الصندوق الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، والذي يمكن تفعيله بناءً على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، وإلى الإرشادات العملية للاستعراض الدوري الشامل وسجل الممارسات الجيدة للاستعراض الدوري الشامل حول دعم التنمية المستدامة، بهدف تسهيل الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

فولكر تورك

معاليه
السيد نبيل عمار
وزير الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج
تونس

ملاحظات على ضوء مخرّجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

إن التصديق على مختلف الإتفاقيات تطورات مرحب بها، بما في ذلك: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وكذلك الإعلان الصادر بموجب المادة 34 (6) من بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي يقبل اختصاص المحكمة في تلقي الشكاوى المقدمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

كما أشيد بإنشاء «الهيئة الوطنية لمواءمة التشريعات وفقًا للدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس» (المرسوم رقم 2019-1196 المؤرخ 24 ديسمبر 2019) وأشجع على تعزيزها. كما أرحب بإنشاء الهيئة الوطنية لمنع التعذيب والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتجدر الإشارة أيضًا إلى اعتماد القانون الأساسي رقم 2017-58 المؤرخ في 11 أغسطس 2017 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، والقانون الأساسي 2018-50 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز المؤرخ في 9 أكتوبر 2018.

أشجع تونس على ضمان الفصل بين السلطات، ولا سيما استقلال النظام القضائي، بغية توفير الحماية الكافية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، أدعو السلطات التونسية إلى ضمان أن يكون الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات السلمية متماشيا مع المعايير الدولية، بما في ذلك في إطار تدابير الطوارئ، وإلى ضمان حيز حر وآمن للمجتمع المدني. أحث تونس على أن تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأرحب بتأييد تونس للتوصية بإلغاء مرسوم عام 1978 بشأن حالة الطوارئ ومرسوم عام 1975 الذي يحدد مسؤوليات وزارة الداخلية، وأكرر استعداد مكتبي لتقديم المساعدة الفنية في هذا الصدد. وأحث تونس على مواصلة جهودها للحد من الاكتظاظ في السجون، بما في ذلك عن طريق زيادة تنفيذ العقوبات البديلة.

أحثّ تونس إلى مضاعفة جهودها لمكافحة الفقر من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد. كما أشجع السلطات التونسية على تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في القطاع العام، وكذلك مكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الإجتماعي وجرائم الكراهية القائمة على التوجه الجنسي. وأخيرا، أشجع تونس على تكثيف جهودها لرفع مستوى هيئة حقوق الإنسان إلى "المركز ألف" بموجب مبادئ باريس.

كما أنني أشجع تونس على مواصلة ممارسة تحديث خطة التنفيذ لمتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البرلمان، والسلطة القضائية، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ألاحظ أنه خلال الدورة الحادية والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أعلن وفد تونس أنه سيتم إعداد خطة عمل للمتابعة بشأن التوصيات المقبولة في الأشهر المقبلة بنهج قائم على المشاركة مع الهيئات المستقلة والمجتمع المدني. وقد تكون مصفوفة التوصيات المشار إليها أعلاه مفيدة في وضع خطة التنفيذ هذه. أشجّع حكومتكم على أن تربط بشكل صريح كل توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالتوصيات المقابلة الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية أو الإقليمية الأخرى وبأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وأهدافها. وهذا بدوره سيسهل خلق أوجه تآزر بين تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير في سياق الاستعراض الوطني الطوعي (VNR).

كما أشجع حكومتكم على مواصلة تعزيز اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان، بهدف اتباع نهج منسق وفعال في تقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات، تماشياً مع التوجيهات التي قدّمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقب المشاورات الإقليمية وتقرير المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/50/64.

علاوة على ذلك، فإن احدى التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم اسهاماً إيجابياً في متابعة العمل هو تقديم تقرير طوعي في منتصف المدة. وأنني أشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد عامين من اعتماد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، أشجع حكومة تونس على النظر في تقديم التقرير الطوعي لمنتصف المدة حول متابعة توصيات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بحلول عام 2025، والذي يوضح بالتفصيل جهود التنفيذ وكذلك التحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك الحاجة المحتملة للمساعدة التقنية أو بناء القدرات.

مكتب مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان
17 يوليو 2023